مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 125) 2024, pp. 896-915

موقف إمارة شرق الأردن من لجنة بيل ومشروعها بتقسيم فلسطين عام 1937

م. د. نوال والي عكار
الجامعة العراقية / كلية الآداب
nawal.w.aggar@aliraqia.edu.iq
nawal200036@gmail.com
07707191743

مستخلص البحث:
شكلت القضية الفلسطينية أهمية كبيرة لدى الدول العربية بشكل عام وإمارة شرق الأردن بشكل خاص، وذلك بحكم الامتداد الجغرافي والترابط بين الشعبين الأردني والفلسطيني ، إذ مثلت هذه المنطقة بقعة جغرافية واحدة خلال العهد العثماني ، ثم قسمت بعد ذلك بين الدول الاستعمارية . بحكم ذلك كان للأمير عبدالله مواقف محددة ووجهات نظر مختلفة عن بقية البلدان العربية تجاه القضية الفلسطينية ومسألة تقسيم فلسطين بين العرب والصهاينة ، إذ كانت لديه رغبة قديمة بضم اراضي سوريا وفلسطين ضمن ما عرف باسم " سوريا الكبرى". سلط البحث الضوء على الموقف الأردني عبر محورين : تناول المحور الأول تشكيل اللجنة الملكية (لجنة بيل) والموقف الأردني منها ، في حين تطرق المحور الثاني إلى تقرير اللجنة والموقف الأردني منها .

الكلمات المفتاحية : لجنة بيل ، فلسطين ، عبدالله ، شرق الأردن .

المقدمة:

كان للقضية الفلسطينية مكانة كبيرة لدى إمارة شرق الأردن حكومةً وشعباً، وذلك بحكم الامتداد الجغرافي والترابط الاجتماعي بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وهذه الصلات كان لها دور في ان تجعل للأوضاع في فلسطين تأثيرها الكبير على إمارة شرق الاردن ويتفاعل معها الشعب والحكومة الأردنية سلباً وايجاباً ، فعندما طرحت لجنة بيل مشروعها بتقسيم فلسطين بين العرب والصهاينة ، اتخذت الحكومة الأردنية مواقف مساندة وغير معلنة للسياسة البريطانية ومتعارضة مع رغبات الشعب الأردني والبلدان العربية الاخرى ، وهو ما أدى إلى خلافات تصل الى حد الصدام احيانا بين الشعب والحكومة الأردنية ومع بقية البلدان العربية الاخرى، وهو ما سنركز عليه في صفحات هذا البحث . حاول البحث الاجابة عن عدة تساؤلات منها ما هو موقف الامير عبدالله من قرار التقسيم ؟ وهل كان لطموحاته التوسعية دور في موقفه ام انه اتخذ قراره لخدمة القضية الفلسطينية وتحقيق الوحدة العربية ؟ كذلك التعرف على موقف الشعب الأردني من قرار التقسيم ؟ فضلاً عن رد الفعل العربي على الموقف الأردني . سلط البحث الضوء على الموقف الأردني عبر محورين : تناول المحور الأول تشكيل اللجنة الملكية (لجنة بيل) والموقف الأردني منها ، في حين تطرق المحور الثاني إلى تقرير اللجنة والموقف الأردني منها .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 125) 2024, pp. 896-915

توطئة ـ الجذور التاريخية لصلات الشعبين الأردني والفلسطيني:

لابد لنا ان نتحدث عن الصلات بين الأردن وفلسطين قبل الحديث عن الموقف الأردني من لجنة بيل ومشروعها بتقسيم فلسطين ، إذ من خلال ذلك نستطيع ان نتتبع اسباب اتخاذ الأردن لموافقها تلك تجاه القضية الفلسطينية . ان شرق الأردن وفلسطين كانت تمثل قبل واثناء الحرب العالمية الأولى منطقة عربية واحدة ، وشكلا الجزء الجنوبي من بلاد الشام والتي كانت تعد ولاية خاضعة للسيطرة العثمانية، وكذلك فأن بعض مناطق فلسطين وشرق الأردن كانت تعد منطقة إدارية واحدة كما هو الحال في مدينتي السلط ونابلس[1]، ولم يقتصر ذلك على الجانب الإداري فقط بل امتد إلى العلاقة بين سكان الأردن وفلسطين ، فالتركيبة السكانية للمنطقتين وما لها من امتدادات عائلية وعشائرية لعبت دوراً حاسماً في هذه العلاقة خصوصاً الامتداد الملاحظ للعائلات في كلتا المنطقتين . وهذا الامتداد العائلي امر طبيعي عند النظر لطبيعة المنطقة قبل ظهور الكيانات السياسية الحديثة التي برزت مع سيطرة الاستعمار وتقسيمه للمنطقة العربية [2]، إذ أدت التجزئة الاقليمية التي جرت اثناء وبعد الحرب العالمية الأولى وفقا لاتفاقية سايكس - بيكو عام 1916 ، ووعد بلفور عام 1917 ، إلى تقسيم المنطقة العربية بين الدول الاستعمارية ، إذ تضمنت اتفاقية سايكس- بيكو تقسيم المنطقة العربية بين كل من بريطانيا وفرنسا الامر الذي ترتب عليه بروز كيانات سياسية عربية متعددة منها (فلسطين ، سوريا ، لبنان ، إمارة شرق الاردن) [3]. وبالنسبة الى موقف الامير عبدالله - تولى إمارة شرق الاردن بعد اتفاقه مع بريطانيا على تأسيس الامارة[4] في مؤتمر القدس في 28 آذار 1921- من الوجود الصهيوني في فلسطين والهجرة اليهودية ، فبالرغم من ان اوضاع فلسطين كانت تتفاعل ضد الهجرة اليهودية إليها ، لم يجرؤ عبدالله على رفع شعار ضد الهجرة اليهودية ، كما انه لم يقاطع الحفل الذي أقامته سلطات الانتداب لتنصيب هربرت صموئيل [5] Herbert Samuel مندوباً سامياً في فلسطين (1920- 1925) ؛ مما جعله عرضة للاتهام بالخيانة من قبل الفلسطينيين . لكن هذه المواقف سهلت على البريطانيين السير قدما في طريق تقرير انفصال شرق الأردن عن فلسطين . ومن هنا يمكن القول ان تشكيل إمارة شرق الأردن من قبل بريطانيا كان له هدف واضح ودور وظيفي، تمثل في منع تسلل الفدائيين إلى سوريا وفلسطين ، كما كانت نظرة الكولونيالية البريطانية إلى شرق الأردن على المدى البعيد كأرض احتياطية لاستيعاب الفلسطينيين المهجرين إليها بعد تنفيذ وعد بلفور [6].

اولاً : تشكيل اللجنة الملكية (لجنة بيل) والموقف الأردني منها :

1- تشكيل اللجنة الملكية وزيارتها للمنطقة

كان لاستمرار تدفق الهجرة اليهودية إلى الاراضي الفلسطينية دور أساسي في دفع الفلسطينيين إلى القيام بسلسلة من الانتفاضات والثورات لعل أبرزها تلك الثورة التي حدثت عام 1936، إذ تولدت قناعة واضحة لدى العرب بأنه مالم تتوقف الهجرة اليهودية فسيضحون من الاقليات في وطنهم ، ويصبح الفلسطيني تدريجياً بلا ارض يملكها [7]، ففي المدة بين 1932 – 1936 اتسع نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، فضلاً عن تدفق رؤوس الاموال في إطار الهجرة من المانيا ، وتأييد المانيا وايطاليا للعرب ، والتردد الذي ابدته بريطانيا في سياستها الخارجية ، خلقت هذه الظروف لدى القيادة العربية الوطنية الاعتقاد بأن اندلاع مواجهات مسلحة قد يخلق لدى الحكومة البريطانية مبرراً لتصفية الكيان القومي اليهودي[8] . وانطلاقا مما سبق شهدت الاراضي الفلسطينية خلال المدة بين تشرين الثاني 1935 وحتى بداية الاضراب الكبير في 19 نيسان 1936 العديد من العمليات العسكرية التي اقلقت التواجد البريطاني والصهيوني في فلسطين[9]، وانتشرت الثورة إلى كل انحاء فلسطين ، وفشلت

بريطانيا في وقف اعمال الثورة رغم استخدامها كل الاساليب السياسية منها والعسكرية[10]. كانت مطالب القيادات الفلسطينية متمثلة باللجنة العربية العليا [11] التي كانت تمثل الفلسطينيين في ذلك الوقت لإيقاف الثورة هي وقف الهجرة اليهودية ، حظر بيع اراضٍ لليهود، اعلان الاستقلال العربي الفلسطيني، ولما لم تستجب بريطانيا لتلك المطالب اعلنت اللجنة العربية العليا الاضراب العام وفرض المقاطعة والحصار على مراكز الاستيطان اليهودي طيلة مدة 175 يوماً [12] .

نتيجة لتطور الاحداث على الساحة الفلسطينية واصرار اهل فلسطين على المضي في الاضراب والمواجهات مع بريطانيا ابدى الامير عبدالله اهتماماً كبيراً بما يجري من تطورات [13] ، وذلك من خلال الرسائل التي ارسلها إلى المندوب السامي في فلسطين آرثر غرينفل واكهوب [14] Wauchope Arthur Grenfell (1931- 1938) في 22 ايار بمناسبة إعلان الحكومة البريطانية عن نيتها أرسال لجنة ملكية للتحقيق في اسباب ثورة عام 1936 في فلسطين ، إذ رحب الامير بقدوم هذه اللجنة مبدياً رغبته في ان لا يكون حالها كحال اللجان السابقة تأتي بنتائج صادقة ونزيهة ولا يقترن ذلك بتطبيق على ارض الواقع [15]. كما اخبر الامير واكهوب اثناء زيارة الاخير لعمان في 3 حزيران بأنه ما لم تتوقف الهجرة اليهودية لن يكون هناك وقف للاضطرابات الحاصلة في فلسطين ، لكن واكهوب اجاب الامير بأن اعمال العنف يجب ان تتوقف، وعند هذه النقطة يمكن ان تأتي اللجنة الملكية وتقوم بدراسة المطالب التي قدمها عرب فلسطين . حاول الامير عبدالله بعد ذلك ايقاف الثورة في فلسطين ، إذ تواصل عدة مرات مع اعضاء اللجنة العربية العليا فدعاهم إلى عمان في 6 حزيران وعرض عليهم ايقاف الثورة ضد السلطات البريطانية ، الا ان اللجنة صارحته بأنها لا تستطيع وقف الاضراب إلا إذا اوقفت الحكومة البريطانية الهجرة إلى فلسطين ، وبعد الاتصالات المتكررة وفشل الامير عبدالله في اقناع اللجنة العربية العليا بإيقاف الاضراب أذاع بالتعاون مع ملكي العراق والسعودية نداء إلى عرب فلسطين في 9 تشرين الثاني 1936 جاء فيه :**" لقد تألمنا كثيراً من الحالة السائدة في فلسطين ، فنحن بالاتفاق مع اخواننا الملوك نرجوكم للإخلاء إلى السكينة حقنا للدماء معتمدين على حسن نيات الحكومة البريطانية المعلنة في تطبيق العدل وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم "**[16]، وقد استجاب الشعب الفلسطيني واللجنة العربية العليا بإيقاف الثورة معتمدين على حسن نوايا بريطانيا [17].أرسلت الحكومة البريطانية بعد عودة الهدوء إلى الاراضي الفلسطينية لجنة تحقيق ملكية لدراسة ووضع تقرير حول الاسباب التي أدت إلى الاضراب [18]، وتألفت اللجنة من وليم روبرت بيل، الايرل بيل الأول[19] William Robert Peell ,1st Earl Peel رئيساً وعضوية كل من السير هوراس رامبولد[20] Sir Horace Rumbold ، السير هارولد موريس [21] Sir Harold Morris ، واخرين ، واوكلت للجنة مهمة التحقق من الاسباب الاساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود [22]، والتثبت مما إذا كان لدى العرب او اليهود أية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي اتبعت حتى وقت ارسال اللجنة في تنفيذ الانتداب والقيام برفع التوصيات لإزالة تلك الظلامات ومنع تكرارها[23].وصلت اللجنة إلى الاراضي الفلسطينية في 11 تشرين الثاني 1936، واستقبلها المندوب السامي البريطاني واكهوب بإقامة حفلة في القدس رحب فيها باللجنة الملكية، وحضر الحفل عدد كبير من رجال حكومة فلسطين وموظفيها ، وعدد كبير من اليهود ، بينما قاطعها العرب بسبب استمرار الهجرة اليهودية ، كما القى اللورد بيل كلمة عبر فيها عن اسفه لاتخاذ اللجنة العربية العليا قراراً بمقاطعة اللجنة الملكية ، والوصول إلى توصيات واستنتاجات من دون

مشاركة الفلسطينيين ، وبين في كلمته ان اللجنة عبارة عن هيأة مستقلة تمام الاستقلال وهي غير مسؤولة عن السياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية ، ودعا في كلمته اللجنة العربية العليا للعدول عن قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية والتعاون معها ، كما عبر عن اسفه لوقوع الاضطرابات والانشقاق في هذه البلاد المقدسة . وفي 16 تشرين الثاني 1936 بدأت اللجنة الملكية اعمالها، إذ استمعت إلى شهادات عدد من اليهود والبريطانيين ، ولم يدل اي عربي بشهادته تنفيذاً لقرار المقاطعة الذي اعلنته اللجنة العربية العليا [24]، وهذا ما دفع الامير عبدالله للتدخل مرة اخرى ومحاولة اقناع اللجنة العربية العليا بالعدول عن قرار المقاطعة .

2- موقف الاردن الرسمي :

بالنسبة إلى موقف الأردن الرسمي الذي مثلته الحكومة الأردنية والامير عبدالله من ارسال اللجنة الملكية، فقد رحب الامير عبدالله بإرسال هذه اللجنة وكان على اتصال بها منذ إعلان الحكومة البريطانية عن نيتها ارسالها لتقصي الحقائق في فلسطين[25] ، وقد ظهر ذلك من خلال رسالة الامير عبدالله للمندوب السامي التي رحب فيها بإرسال تلك اللجنة ودعا فيها ايضا إلى استقدام اللجنة من دون اي شرط مسبق يملى على العرب ، كما لفت نظر الحكومة البريطانية في رسالته إلى الفرق بين الموقف العربي المتخذ من هذه اللجنة ، والمواقف المتخذة من اللجان السابقة ، إذ بين أن الدعاية تتفاقم ضد هذه اللجنة باستطالة الوقت وعبر عن خشيته من فشلها ، الامر الذي سيؤدي إلى المزيد من سفك الدماء وتخريب الديار، ودعا اللجنة إلى سعة الصدر ، ومعاملة المتقدمين بشهاداتهم بلطف ، وتوفير الطمأنينة لهم . كما بعث برسالة اخرى إلى المندوب السامي، طالبه فيها بضرورة الإسراع في قدوم اللجنة الملكية إلى فلسطين، للوصول إلى مخرج وحل للقضية الفلسطينية وبين فيها :**" إنه كلما اسرعت اللجنة الملكية في القدوم إلى فلسطين ، كان ذلك افضل للجميع"**[26]. وعلى الرغم من عودة الهدوء إلى الاراضي الفلسطينية بعد ارسال اللجنة ، الا ان منح وزير المستعمرات البريطاني وليام أورمسبي غور William Ormsby Ghor[27] 1800 شهادة هجرة يهودية جديدة إلى الاراضي الفلسطينية رغم انف العرب ، دفع اللجنة العربية العليا إلى اتخاذ قرار بمقاطعة اللجنة الملكية البريطانية احتجاجا على قرار وزير المستعمرات البريطاني ، الذي عدته اللجنة تحدياً لعواطف العرب واعتداءً على حقوقهم ودليلاً على عدم جدية بريطانيا وحسن نيتها في حل القضية الفلسطينية [28] . كان الامير عبدالله يرى ضرورة تعاون العرب مع اللجنة الملكية وعدم مقاطعتها وضرورة تقديم ظلاماتهم إليها ، وخاصة في ضوء اتخاذ اليهود موقفاً ايجابياً منها ، ويقول الامير في هذا الصدد **:" انني اصر على وجوب تقدم العرب بظلاماتهم إلى اللجنة الملكية "** . ونظر الامير بعين الرضا إلى كل حركة تهدف إلى تشجيع العرب وحثهم على تقديم ظلاماتهم إلى اللجنة الملكية ، لما في ذلك من مصلحة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، ولما للعرب من ظلامات لا تحصى . ودعا إلى عدم إضاعة هذه الفرصة ، مؤكداً أن مقاطعة اللجنة سيضيع الكثير من حقوق العرب ، وسيقضي على كل أمل بالتفاوض مع بريطانيا مستقبلاً ، وسيعطيها الحجة بأنها أرسلت للعرب لجنة تحقيق فقاطعوها . وأكد أن في تعاون العرب مع اللجنة الملكية الكثير من المنافع لهم [29]. وقام بالاتصال مع القادة العرب ، إذ بعث إليهم عدداً من البرقيات يدعوهم فيها إلى التدخل لدى اللجنة العربية العليا للعدول عن قرارها ، وبين خطأ هذا القرار وخطورته وسلبياته على القضية الفلسطينية . فضلاً عما سبق قام الامير عبدالله بزيارة إلى القدس ، إذ اجتمع باللجنة العربية العليا محاولاً اقناعها بالعدول عن قرارها ، او تفويضه بمقابلة اللجنة الملكية بالنيابة عنها ، وقد استمرت اتصالاته باللجنة العربية العليا مدة تزيد

على شهر ونصف في هذا السبيل ، حيث كان التعاون مع اللجنة الملكية برأيه:" **اقرب الطرق الموصلة إلى احسن النتائج بين الطرفين** "[30]. ونتيجة لجهود الامير عبدالله وجهود القادة العرب ، اصدرت اللجنة العربية العليا بياناً استجابت فيه للوساطة العربية ، حيث ألغت قرار المقاطعة ، وقررت التعاون والاتصال باللجنة الملكية ، ودعت في بيانها كل من لديه معلومات او بيانات تفيد القضية الفلسطينية ، لترى رأيها فيه ، كما دعت المواطنين إلى عدم التقدم للشهادة بشكل فردي ، من دون موافقتها، إذ تتولى هي الاتصال بلجنة التحقيق نيابة عن الشعب، لما فيه من المصلحة وحسن الانسجام . ولابد من الاشارة إلى ان اللجنة العربية العليا لم تتخذ قرار الاتصال باللجنة الملكية الا قبل بضعة ايام من مغادرة الاخيرة للأراضي الفلسطينية ، إذ لم تجد لجنة التحقيق سوى خمسة ايام فقط للاستماع للشهادات العربية . وقد حضرت اللجنة العربية العليا بكامل هيئتها امام اللجنة الملكية ، والقى الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة كلمة أوضح فيها :" **إن القضية الفلسطينية هي قضية قومية استقلالية ، لا تختلف في جوهرها عن قضايا العرب في سائر البلاد العربية**"، وقدم للجنة في الوقت نفسه مجموعة من المطالب تمثلت بـ : العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي ، ايقاف الهجرة اليهودية ايقافاً تاماً وفورياً ، منع انتقال الاراضي العربية لليهود منعاً باتاً ، وحل القضية الفلسطينية على الاسس التي حلت بموجبها قضايا العراق وسوريا ولبنان ، وذلك بإنهاء الانتداب وعقد معاهدة مع بريطانيا تقوم بموجبها حكومة وطنية مستقلة ذات حكم دستوري[31].وكان الامير عبدالله قد وجه دعوة إلى اللجنة الملكية لزيارة عمان اثناء زيارته السابقة للجنة في القدس ، وبناءً على ذلك لبت اللجنة الملكية الدعوة وقام عدد من اعضائها بزيارة عمان في 3 كانون الثاني 1937، وقد رحب الامير عبدالله بزيارة اللجنة الملكية إلى عمان ، وعقد معها جلسة مطولة حول القضية الفلسطينية تناول فيها حراجة الموقف وصعوبة المرحلة التي تمر بها هذه القضية وآخر تطوراتها ، وقد دامت زيارة اللجنة لشرق الأردن ليلة واحدة ، إذ عادت في صباح اليوم التالي إلى القدس[32] . أثارت زيارة الامير عبدالله للجنة وحضورها إلى عمان نوعا من الاستياء لدى اللجنة العربية العليا ، ولاسيما الحاج امين الحسيني ، إذ طالب اعضاء اللجنة العربية العليا الامير بعدم التحدث باسم اللجنة ، وذكروه ببعض الأمور التي ينبغي للأمير التحدث بها أمام اللجنة[33]، مما دعا الامير عبدالله إلى ارسال مذكرة إلى الحاج أمين الحسيني ، يعاتبه فيها على ما نشرته صحيفة اللواء المقدسية ، الناطقة بلسان اللجنة العربية العليا من تعريض بالأمير وبرأيه في حل القضية الفلسطينية ، موضحاً ان اللجنة الملكية لم تقرر زيارتها إليه بصفتها اللجنة الملكية ، بل لأن اللورد بيل صديق قديم له ، مؤكداً أن هدفه هو الدفاع عن القضية بقوله:" **وإن كنت افهمتكم بأنني ممن لا يرى الاحتباس، بل إنني كنت اريد الإدلاء بالحجج والمجادلة عن الحق الذي لا مرّية فيه** "[34]. ولا بد من الاشارة إلى أن علاقة الامير عبدالله باللجنة العربية العليا لم تكن على ما يرام لاختلاف الافكار والاهتمامات ، إذ أراد الامير عبدالله من القضية الفلسطينية سبيلاً لتحقيق هدفه الاساسي بإقامة مملكته ، ولم تحمل اللجنة العربية العليا وداً للامير عبدالله بسبب صراحته في عرض آرائه في القضية الفلسطينية التي لم تتفق دوما وآراء القيادة في اللجنة التنفيذية المتمثلة في الحاج امين الحسيني . وقد عبر الامير عبدالله عن نقده لأسلوب العمل السياسي العربي في فلسطين حتى قبل زيارة اللجنة الملكية البريطانية ، ففي مقابلة له مع صحيفة فلسطين في 25 تموز 1934 وصف سياسة القيادة الفلسطينية انها غير مرتكزة على اسس صحيحة وان هذه السياسة اخرت تطور البلاد إداريا من دون ان يكون هناك اي طرح عملي لأي حل معقول [35] .

قدم بعد ذلك الامير عبدالله مذكرة إلى لجنة بيل في 10 كانون الثاني 1937 ، اشتملت على عدد من المواضيع المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي تكشف وترفع اللبس عن الكثير من القضايا ، وتذكر اللجنة بالحق العربي في فلسطين ، وما لحقَ الشعب الفلسطيني من ظلم ، داعياً فيها للإنصاف والعدل والوصول إلى حل عادل وسلمي يعيد الحق لأهله ، ويحقق الاستقرار في فلسطين . وفي 17 كانون الثاني بدأت اللجنة الملكية بمغادرة فلسطين ، حيث وصلت لندن في 24 كانون الثاني ، وبعد عدة جلسات وضعت اللجنة الملكية تقريرها الخاص بفلسطين [36].

3- موقف الشعب الأردني .

لم يكن للإعلان عن تشكيل اللجنة الملكية وصلاحياتها تأثير على الرأي العام العربي، ذلك ان نتائج التحقيقات السابقة ، قد اظهرت أن جميع التوصيات التي تكون في صالح العرب، لا تنفذ كما ان صلاحيات هذه اللجنة تمنع العرب من مهاجمة صك الانتداب نفسه ، على اساس انه نقض للعهود السابقة ، لذا فقد ظلت الاضطرابات مستمرة لشعور العرب باليأس من روتين اللجان ، وأن الشعور يرجع لـ**" فقدان ثقة العرب بقيمة الوعود ، والتأكيدات الرسمية التي قطعت لهم، وأن ما يشعر به العرب من تذمر هو شعور صادق له ما يبرره "**[37] . واستنكر الأردنيون ما كان يجري من اعتداء صارخ على حقوق العرب واستمرار موجات المهاجرين اليهود من الالمان إلى فلسطين ، فضلاً عن المخاوف التي اثارتها الاطماع الصهيونية في الاراضي الأردنية والتي اخذت التنظيمات الأردنية ومنها (اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني)[38] تفضح الاطماع الصهيونية وتحذر الأردنيين من مخاطرها، فضلاً عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني خلال ثورة عام 1936 [39] .

ثانياً : تقرير اللجنة والموقف الأردني منها

1- اهم المقررات التي وصلت إليها اللجنة :

اصدرت اللجنة الملكية البريطانية تقريرها في 7 تموز 1937 الذي اوضحت فيه **:" إن المثاليين القوميين اليهود والعرب ، لا يتيحون المجال للعمل سوياً في خدمة دولة واحدة "** وبناءً عليه اقترح اعضاء اللجنة عدة امور: [40] أولها :إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ومن ثم اجراء مفاوضات سياسية بين بريطانيا وحكومة شرق الأردن وممثلي عرب فلسطين من جهة، والجمعية الصهيونية من جهة اخرى لغرض انشاء دولتين إحداهما عربية والاخرى يهودية ، وان تكون كل منهما دولة مستقلة ذات سيادة على ان ترتبط كل منهما بمعاهدة تحالف مع بريطانيا ، وتشمل المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية حقوق الاقليات في كل من الدولتين ، وملاحق عسكرية تخول بريطانيا حق الاحتفاظ بقواتها المسلحة البرية والجوية والبحرية والمحافظة على الموانئ والطرق والسكك الحديدية واستخدامها ، وحماية خط أنابيب البترول وما إلى ذلك من مناطق استراتيجية اخرى ، وان تتعهد الدولتان العربية واليهودية بالانضمام إلى عصبة الامم بموجب المادة الأولى من الميثاق ، كما اقترحت تشكيل لجنة فنية لترسيم الحدود بين الدولتين بصفة نهائية [41] .

وقد وضعت اللجنة الملكية تحديداً لمساحة الدولتين المقترحتين على النحو التالي : الدولة اليهودية ، وتشمل جميع ألوية حيفا والجليل بما فيها صفد وعكا وجميع السهل الساحلي من اسدود إلى الشمال بما فيها سهل شارون (السهل الساحلي) ومرج ابن عامر ، على أن توضع مدن طبريا وصفد وحيفا وعكا تحت إدارة الدولة المنتدبة بصفة مؤقته قبل إلحاقها بالدولة اليهودية ، لأن سكانها خليط من العرب واليهود وسبق ان حدث بينهم احتكاك متفاوت خلال ثورة عام 1936. اما المنطقة العربية فتشمل مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والجليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم

وجنين وبيسان ويافا على ان يتم ضم هذه الدولة إلى امارة شرق الأردن . وقد طالبت اللجنة إلى جانب هاتين الدولتين بإقامة منطقة ثالثة مستقلة تشمل وسط فلسطين (القدس وبيت لحم والناصرة وحوض بحيرة طبريا) وتوضع المنطقة الثالثة تحت سلطة دولة الانتداب ، وذلك للمحافظة على قدسية تلك الاماكن وتأمين الوصول لها بحرية وطمأنينة ، كما اقترحت اللجنة الملكية ان يتم ارسال لجنة فنية فيما بعد لرسم الحدود بين الدولتين بصفة نهائية[42]. هذا أهم ما تضمنه مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية ، وكان أول مشروع طرح فكرة تقسيم فلسطين بين العرب والصهاينة وقد عارضه الشعب الفلسطيني وبقية البلدان العربية، اما بالنسبة لحكومة شرق الأردن فقد كان موقفها مختلفاً عن بقية البلدان العربية وهو ما سنتطرق إليه في الموضوع التالي .

2- الموقف الأردني الرسمي

اختلف موقف إمارة شرق الأردن من مشروع لجنة بيل بتقسيم فلسطين عن بقية البلدان العربية الاخرى ، ففي الوقت الذي عارض فيه الشعب الفلسطيني والبلدان العربية الاخرى مشروع التقسيم كان للأمير عبدالله رأي آخر، فلم يعارض مشروع التقسيم وذلك لرغبته بضم الاراضي المخصصة للعرب بموجب مشروع التقسيم إلى إمارة شرق الأردن ، إذ كانت لدى الامير رغبة قديمة بضم اراضي سوريا وفلسطين ضمن ما عرف باسم (سوريا الكبرى) [43] ، ولاستعادة ما اعلن عنه في 8 آذار 1920 او مسمى الهلال الهاشمي الذي يبدأ من (العقبة وينتهي في البصرة) [44] ، ففي وقت مبكر يرجع إلى عام 1926 اكد الامير عبدالله ان**" فلسطين وحدة واحدة وإن الانقسام بين فلسطين وشرق الأردن مصطنع ومبدد للموارد"** وهو رأي كرره مرات عدة [45] ؛ لذا عندما طرحت اللجنة الملكية مشروع تقسيم فلسطين قدم الامير عبدالله حججا عديدة لدفع القيادات الفلسطينية للموافقة على مشروع التقسيم فكتب إليهم ودعاهم إلى القبول بالمشروع، وإلى الوقوف منه موقفاً ايجابياً كخطوة مرحلية داعياً اياهم للابتعاد عن السلبية المطلقة، واوضح أن في هذا المشروع مجموعة من المزايا التي تستحق الدرس منها حصر الخطر الصهيوني في حدود معينة ، ووضع حد للتوسع الصهيوني في فلسطين ، حيث ينقذها هذا المشروع من براثن الهجرة الصهيونية ، ويحول دون هجرة اليهود إلى البلاد العربية الاخرى عامة ، والمنطقة المخصصة للعرب في فلسطين خاصة ، فيضمن سلامة المنطقة العربية بأجمعها من مهاجرين جدد كما ينهي وجودهم في المنطقة المخصصة للعرب بموجب المشروع إذا ما حصل تبادل للسكان العرب واليهود ، كما أن القبول بهذا المشروع يمثل دق اسفين في المخطط الصهيوني الطامع والطامح للسيطرة على شرق الأردن وفلسطين معاً ، ورأى الامير ان قيام الدولة العربية وانضمامها إلى شرق الأردن خطوة على طريق الوحدة العربية ويفتح المجال لوحدة عربية كبرى[46]. كانت هذه هي ابرز الاسباب التي اعلنها الامير ظاهرياً والتي دعته حسب رأيه إلى الموافقة على مشروع التقسيم ، وذلك للتغطية على مساعيه الاساسية بضم الاراضي المخصصة للعرب بموجب مشروع التقسيم إلى إمارة شرق الأردن ، وهو ما أكده بعض المقربين منه ، ففي حديث لعدنان ابو عودة [47] قال : كنت **" في زيارة إلى احمد طوقان[48] في مكتبه، وبدأت حديثاً حول القضية الفلسطينية .. وقال احمد طوقان إنه في عام 1936 ، حين جاءت لجنة بيل واوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، كان مديرا للمعارف في عمان ، وقام بزيارة إلى الأمير عبدالله الذي كان في الشونة ،.. وقال له .. إن توصية لجنة بيل جائرة ؛ إذ كيف يريدون تقسيم فلسطين ، وكيف يمكن أن يكون لليهود دولة ؟ فرد عليه الامير عبدالله قائلاً : لماذا تنكرون الواقع ؟ إن الدولة اليهودية موجودة الآن وقائمة ، أما أنا فلا أطماع لي، لكن إذا انضمت إلي الدولة العربية ، أو الجزء**

العربي ، أو حتى إذا أخذت أريحا (وأشار بيده إلى أريحا) فإنما اقبل ذلك من أجل القضاء على .. عبد العزيز بن سعود ، إن نسيانكم له نوع من الإثم ، إذ كيف نسمح له بالإبقاء على حكم مكة " [49]. وهذا يعني ان عبدالله كان يريد ان يقوي نفسه امام ال سعود في الحجاز .

وفي السياق ذاته وصف تقرير للمندوب السامي البريطاني إلى وزارة المستعمرات الأمير عبدالله بأنه " الصديق الوحيد" لمشروع التقسيم وعزا التقرير ذلك الموقف للأمير عبدالله لأسباب شخصية ، كذلك وصف تقرير آخر للمندوب السامي البريطاني الوضع في فلسطين بعد نشر التقرير، **"ان معارضة توصيات اللجنة الملكية المتعلقة بالتقسيم شبه إجماعيه وهي تشتد يوماً بعد يوم وأن الامير عبدالله هو الشخص الوحيد الذي يؤيد بصراحة مشروع التقسيم وأن دعمه للمشروع ليس له وزن في فلسطين وهو في الحقيقة يشوه سمعته بشكل خطير"** [50] .

وفي حديث للضابط البريطاني كلوب باشا في كتابه (بريطانيا والعرب) قال **:" إن حكومة شرق الأردن لم تستنكر توصيات لجنة بيل ، إلا إن الرفض اليهودي والفلسطيني لتوصيات لجنة بيل دفع الامير عبدالله إلى تقديم مشروع آخر جاء فيه : تكوين مملكة عربية موحدة من فلسطين والأردن يكون للمناطق التي يوجد فيها اكثرية من اليهود إدارة مختارة ، وتحدد الهجرة اليهودية ، ويمنع اليهود من شراء الاراضي"**[51]، وقد رفضت اللجنة المشروع المقدم من الامير عبدالله كما قامت مظاهرات في فلسطين واقطار عربية اخرى معارضة للمشروع ، فضلاً عن رفضه من قبل الوجهاء والسياسيين العرب [52] . دفعت المعارضة القوية التي واجهها الامير عبدالله من البلدان العربية إزاء موقفه من تقرير لجنة بيل ومشروعه لحل القضية الفلسطينية في الوحدة بين فلسطين والاردن ، إلى التراجع عن موقفه والعودة الى الصف العربي ، إذ التزم بالأجماع العربي الرافض للمشروع واصدر بيانا في 27 تموز 1937، اكد فيه التزامه بالإجماع العربي ورفضه لتقسيم او تجزئة أي دولة عربية [53] ، كذلك رد الامير على الهجوم الذي شن عليه بسبب موقفه من التقسيم قائلا **:" علمنا بكل اسف ما ينسب إلينا من قول حول التقسيم ، ذلك الامر الذي لا يملك إبداء الرأي فيه إلا أهل فلسطين الذين نسأل الله ان يهديهم إلى ما فيه التوفيق والنجاح ، ونحن لا نزال ندأب على خدمة البلاد التي نقدس كل شبر فيها "**[54]. كما أصدرت الحكومة الأردنية بدورها بياناً رداً على ما تناولته الصحف عن موافقتها على مشروع التقسيم جاء فيه **:" إن حكومة شرق الأردن بالنسبة للخبر المتعلق بها ترى من واجبها أن تبادر إلى التصريح بأنها لم تتلق من أي جهة رسمية أي تكليف بإبداء رأيها في مشروع التقسيم ، وإن القول بأنها تؤيده غير مطابق للحقيقة والواقع "** [55]. وهكذا نجد ان الامير عبدالله وافق على مشروع تقسيم فلسطين رغبة منه في ضم الاراضي الفلسطينية التي خصصت للعرب بموجب مشروع التقسيم إلى إمارة شرق الاردن [56] ؛ غير ان الرفض الفلسطيني والعربي لأفكار الامير دفع الحكومة الأردنية إلى اصدار بيان تنكر فيه موافقة الامير على المشروع سابق الذكر ، وبذلك كان الموقف الرسمي الأردني المعلن مختلف تماما عن الموقف الحقيقي والمتمثل بموافقة الأمير عبدالله على مشروع التقسيم لضم الاراضي الفلسطينية المخصصة للعرب إلى إمارة شرق الأردن في مملكة واحدة .

3- الموقف الأردني الشعبي

عارض الشعب الأردني قرار لجنة بيل بتقسيم فلسطين ، فما ان سمع الشعب الأردني بخبر التقسيم حتى خرج بتظاهرات شملت جميع مناطق الامارة عبرت عن استنكارها لهذا المشروع، ففي عمان اضربت جميع المحلات التجارية والمقاهي والسيارات اضراباً شاملاً احتجاجاً على مشروع

التقسيم ، وابرق عدد كبير من شيوخ العشائر والاعيان برقيات استنكار وتأييد للجنة العربية العليا ، كما أذاعت لجنة الدفاع عن فلسطين في عمان بياناً حَملت فيه على الاستعمار واساليبه واستنكارها للتقسيم ، واعتبرت كل شخص أو هيئة او دولة أو حكومة تقبل بالتقسيم أو تحبذه عدواً للامة العربية ، كما قدمت عرائض عديدة إلى الامير عبدالله تلتمس منه التدخل لإحباط المشروع [57]. اضافة إلى ما سبق عمل الأردنيون على تشكيل لجان الدعم والتضامن والدفاع في مختلف انحاء شرق الأردن ، فضلاً عن تقديمهم السلاح والعتاد وتسهيل وصوله للثوار في فلسطين والتطوع في صفوف الثورة ، إذ التحقَ كثير من ابناء شرق الأردن بالثورة الفلسطينية، فضلاً عما كان لهم من دور هام كمصدر من مصادر التموين ودليل القوافل . وقد دفع هذا الوضع الحكومة الأردنية إلى الخشية من اضطراب الأمن لزخم الاسلحة والمفرقعات والعتاد الذي دخل الأردن ، الامر الذي حداها لاتخاذ عدد من الاجراءات وإصدار بعض القوانين لضبط الموقف ، فقد أصدرت قانون منع الاتجار بالمفرقعات الذي نص على عدم استيراد أو نقل أو وضع أو شراء أو التصرف بأية صورة أخرى ، بأية مادة مفرقعة إلا بمقتضى رخصة ، ووضع عقوبة صارمة لكل من يخالف ذلك [58] .

كما أصدر الحزب الوطني الأردني المعارض بيانا في17 تموز 1937 عارض فيه توصيات لجنة بيل بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية ، وتأييده للوحدة بين فلسطين وشرق الأردن ، وعد مشروع التقسيم كارثة قومية يترتب على الامة العربية استنكارها قولاً وفعلاً ، ورأى الحزب أنه لا يمكن دفع هذه الكارثة بالقوة في ظل غياب هذا العامل لعدم قدرة الحكومات العربية على دفعها عملياً وإصرار بريطانيا على تنفيذ التقسيم ، ورأى الحزب أن التدبير العملي الوحيد في ظل هذا الظرف هو القبول بضم الجزء الذي خصص للعرب بموجب تقرير اللجنة الملكية إلى امارة شرق الأردن ، وهذا لا يعني الاعتراف بحق اليهود في فلسطين، ولا يمنع العرب من الاحتفاظ بحقوقهم الوطنية والقومية كاملة في كل بقعة من فلسطين [59]. كما شارك ابناء الأردن في مؤتمر بلودان الذي دعت إليه لجنة الدفاع عن فلسطين في دمشق ، وعقد بتاريخ 8 أيلول 1937 في مدينة بلودان في سوريا وحضرته وفود من مختلف البلدان العربية ، وشاركت إمارة شرق الأردن في المؤتمر بوفد شعبي ضم (29) شخصية بارزة برئاسة السيد صبحي ابو غنيمة[60] - احد ابرز زعماء المعارضة الأردنية ، وقد مثل الوفد مختلف فئات وشرائح المجتمع الأردني من شيوخ ومعلمين ومحامين وتجار وأطباء[61]. وتحدث صبحي أبو غنيمة في كلمته موضحاً:**" إن شرق الأردن قالت كلمتها في الثورة الفلسطينية الأولى والثانية ، فإذا طلب منها القول مرة أخرى بصدد التقسيم فستقولها بدم الشهداء "** وأكد على استعداد الأردنيين للمقاومة . ولم يكن هذا كلاماً من ممثل الأردن فقد كان الوطنيون يزودون الفلسطينيين بالسلاح فعلياً[62]. وقد أتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات ابرزها : ان فلسطين جزء لا يتجزأ عن الاقطار العربية ، ورفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإقامة دولة لليهود الصهاينة فيه ، والإصرار على إلغاء الانتداب وتصريح وعد بلفور وأبدالهما بعقد اتفاقية مع بريطانيا تضمن للشعب الفلسطيني استقلاله وسيادته ، وتأليف حكومة دستورية تحفظ حقوق الاقليات [63] . وقد تفاعل الشعب الأردني مع المؤتمر اثناء انعقاده وتابع اخباره عن كثب، ورفع عدد كبير من مشايخ ووجهاء ورجالات وشباب شرق الأردن عشرات البرقيات للمؤتمر منها : برقية الشباب الأردني في عمان التي حيّت المؤتمر وعاهدت الله على بذل الأنفس والأرواح في سبيل المحافظة على عروبة فلسطين، وأخرى شاكرة للمؤتمرين غيرتهم على فلسطين ، ومعربة عن تفاؤلها في نجاح المؤتمر [64]. وقد اتخذت الحكومة الأردنية والبريطانية إجراءات لمنع النشاطات التي مارسها أبناء العشائر لدعم الثوار في فلسطين ،

فمنذ البداية قامت الحكومة الأردنية بإلقاء القبض على بعض أعضاء الوفد الأردني الذي شارك في مؤتمر بلودان بتهمة الاخلال بالأمن[65]. وبذلك نرى ان الاغلبية العظمى من الشعب الأردني كانت تعارض قرار تقسيم فلسطين بين العرب والصهاينة وقدمت الدعم الكبير للشعب الفلسطيني خلال الثورة عبر الانضمام لصفوف الثوار الفلسطينيين وتقديم الدعم والسلاح لهم .

4- رد الفعل العربي على الموقف الأردني :

أعلنت الدول العربية كافة باستثناء امارة شرق الأردن استنكارها وشجبها لقرار التقسيم[66]، فعندما صدر قرار التقسيم لم تؤيده الحكومة الأردنية رسمياً كما أنها لم ترفضه[67]، وهذا الصمت عرضَ الامير عبدالله لنقد شديد من قبل اللجنة العربية العليا في فلسطين ، إذ قام الحاج أمين الحسيني بشن حملة مضادة للأمير عبدالله [68]، كما دفع هذا الموقف الصحف العربية إلى انتقاد الحكومة الأردنية ونشر اخبار مفادها أن الحكومة الأردنية وافقت على قرار التقسيم ، فضلاً عن تصريح أحد اعضاء مجلس النواب البريطاني أن الحكومة الأردنية وافقت على قرار التقسيم ، كما انتقدت صحيفة العالم العربي موقف الأردن قائلة **" من المؤسف أن نرى ونسمع أن بقعة من العالم العربي ، وهي إمارة شرق الأردن تشذ وحدها عن مسلك البلاد العربية ، مغترة بأن تقسيم فلسطين يفيدها ... فإذا اعتقدت الحكومة الأردنية ان التقسيم المقترح يوسع أراضي إمارتها بالجزء المقتطع من بلاد فلسطين ، ويعظم شأنها بجعله إياها مملكة "**[69]، وهذا دفع الحكومة الأردنية إلى اصدار بيان نفت فيه موافقتها على قرار التقسيم ، وأكدت فيه انها لم تتلقَ من أية جهة رسمية تكليفاً بإبداء رأيها في التقسيم[70] . في الجهة المقابلة كان هناك عدد ممن أيدوا وجهة نظر الامير عبدالله في الاوساط الفلسطينية ، فقد ايده حزب الدفاع الوطني[71] ، ثم عاد وتراجع عن موقفه ، ورفض المشروع، واصدر بياناً بهذا الخصوص ، كما قامت في يافا ونابلس مظاهرات ترفع صور الأمير وتهتف باسمه ملكاً على فلسطين وشرق الأردن ، ويشير إميل الغوري[72] في مذكراته إلى أن الكثير من الزعماء والشخصيات الفلسطينية وافقوا على التقسيم من حيث المبدأ ، لكنهم رفضوا التعاون مع السلطات على تنفيذ التقسيم ، لأنهم لا يريدون أن يعرضوا انفسهم للخطر ولغضب الشعب الفلسطيني[73] . وبذلك نرى ان هناك بعض الفئات التي شاطرت الأمير عبدالله رأيه بالقبول بمشروع التقسيم والانضمام لشرق الأردن لكنها كانت تخشى المجاهرة برأيها لتجنب غضب الشارع العربي.

الخاتمة:

ان منطقة شرق الأردن وفلسطين كانت تشكل بقعة جغرافية واحدة قبل تقسيمها بموجب اتفاقية سايكس بيكو ، فضلا عن الامتداد العائلي الذي كان يربط بين سكان البلدين ، لذا من الطبيعي ان يتأثر الشعب والحكومة الأردنية بكل التطورات السياسية التي تحدث على الارض الفلسطينية ، يضاف إلى ذلك عامل اخر في غاية الاهمية وهو ظروف تأسيس إمارة شرق الأردن التي كان لها دور كبير في مواقف الأمير عبدالله تجاه القضية الفلسطينية ، إذ أن انشاء هذه الامارة من قبل الساسة البريطانيين عبر اقتطاعها من المناطق المحيطة بها ووضع الأمير عبدالله على رأسها جعل الاخير خاضعا للسياسة البريطانية ومبدياً تساهلاً كبيرا تجاه الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي الوقت نفسه كانت لدى الامير رغبة كبيرة في التوسع وضم المزيد من الاراضي الفلسطينية إلى إمارته ، مدعيا ان هدفه هو تحقيق الوحدة ما بين إمارته وفلسطين وأن هدفه تحقيق وحدة اعمق واشمل تنضم إليها البلدان العربية الاخرى ، مستندا إلى الروابط التاريخية التي كانت موجودة ما بين الشعبين الأردني والفلسطيني ، إذ كانت هذه المنطقة عبارة عن منطقة إدارية واحدة خلال العهد العثماني ،

وهذا هو ما اعلنه الامير ظاهريا ، لذا عندما اصدرت لجنة بيل قرارها بتقسيم فلسطين كان من المؤيدين لهذا القرار ودعا اللجنة العربية العليا إلى القبول بهذا القرار ، لتحقيق هدفه بضم الاراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم حتى وأن كان هذا القرار على حساب اقتطاع أكثر من نصف اراضي فلسطين وتسليمها للصهاينة. ومع ذلك لم يجهر الامير علنا بمواقفه تلك ؛ لذا عندما رأى ان مواقفه تلك اججت الشارع الأردني والعربي تراجع عن تلك المواقف ، واصدرت الحكومة الأردنية بيانا تنكر فيه موافقة الامير على المشروع سابق الذكر ، وبذلك كان الموقف الرسمي الأردني المعلن مختلفا تماما عن الموقف الحقيقي .

([1]) حديث لبهجت ابو غربية رئيس اللجنة الشعبية الأردنية لمقاومة الإذاعات والتطبيع . انظر :خالد عايد،" الملف ، العلاقة الأردنية – الفلسطينية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مج 6، العدد24، خريف 1994 ، ص 28 .

(2) عبد الرحمن عوض عبد الرحمن البرغوثي ، قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2008 ، ص 1 .

([3]) المصدر نفسه ، ص 1.

([4]) ان تأسيس إمارة شرق الأردن يرجع إلى ظرف طارئ فرضه تقدم الامير عبدالله من الحجاز على رأس قوة عسكرية باتجاه سوريا لاستعادة حكم اخيه فيصل بعد ان انهى الفرنسيون حكم فيصل في سوريا ، وقبيل وصوله إلى سوريا استقر عبدالله في مدينة معان إلى الجنوب من مدينة عمان لغرض التحشيد ضد التواجد الفرنسي في سوريا ، وهذا ما دفع عدد من المسؤولين البريطانيين من بينهم ونستون تشرشل الى الدخول في مفاوضات مع عبدالله ، كان من نتيجة هذه المفاوضات موافقة بريطانيا على ان يكون عبدالله اميراً على إمارة شرق الأردن . عبد الرحمن عوض عبد الرحمن البرغوثي ، المصدر السابق ، ص ص 3- 5 .

(5) هربرت صموئيل(1870- 1963): يهودي بريطاني أدى دوراً كبيراً في تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين، شغل مناصبا سياسية عدة منها : عضوا ليبرالياً عن مقاطعة كليفلاند عام 1902، نائباً لوزير الداخلية (1905-1909)، مديرا عاماً للبريد (1910- 1915) ، المندوب السامي البريطاني في فلسطين (1920-1925)، رئيساً للجنة الملكية لصناعة الفحم (1925-1929)، ووزيرا للداخلية في وزارة رامزي مكدونالد ، زعيما بارزاً في حزب الأحرار (الليبرالي) (1931-1935). توفي عام 1963. للمزيد انظر : ذياب عبود حسين الفهداوي ، "هربرت صموئيل ، حياته ودوره السياسي في تأسيس الكيان الصهيوني" ، مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية، العدد 74 ، 2012 ، ص ص 213- 215 .

(6) عبد الرحمن عوض عبد الرحمن البرغوثي ، المصدر السابق ، ص 7 .

(7) أمجد محمود منصور جلاد ، دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، 2016 ، ص ص 30-31 .

(8) يوآل رفائيل ، الصهيونية .. النظرية والتطبيق ، ترجمة نور البواطلة ، عمان ، 2000 ، ص 84 .

(9) أمجد محمود منصور جلاد ، المصدر السابق ، ص 28 .

(10) أكرم محمد محمود عدوان ، "مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937 " ، مجلة الجامعة الاسلامية ، مج 10 ، العدد 1 ، 2002 ، ص 152 .

(11) اللجنة العربية العليا : تشكلت في القدس في 25 نيسان 1936، بعد الاضراب الشامل الذي حدث في فلسطين، وتألفت من مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني رئيساً وأحمد حلمي عبد الباقي اميناً لمالية اللجنة وعضوية عوني عبدالهادي وجمال الحسيني وراغب النشاشيبي واخرون ، وبادرت فور انتخابها إلى انتزاع زمام القيادة وتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية ، ولم تعترف بريطانيا بشرعية اللجنة ، مع ذلك واصلت اللجنة تمثيلها للفلسطينيين حتى عام 1946 حين حلت محلها الهيئة العربية العليا. للمزيد انظر : محمد اشتية ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية ، الأردن ، 2011 ، ص ص 479-480، 586 .

(12) Carly Beckerman-Boys , British Foreign Policy Decision- Making Towards Palestine During The Mandate (1917-1948): A Poliheuristic Perspective , A Thesis Submitted To The Department of Political Science and International Studies , School of Government and Society , University of Birmingham , Spring 2013, P182 .

(13) عماد نصير ، العشائر والولاء السياسي في الأردن (1921-1946) ، ط1 ، عمان ، 2021 ، ص ص 143-144.

(14) آرثر غرينفل واكهوب (1874- 1947) : مسؤول عسكري واستعماري بريطاني انضم إلى المؤسسة العسكرية وخدم في حرب البوير عام 1899 في جنوب افريقيا ، كما اشترك في الحرب العالمية الأولى مع قوات بلاده في فرنسا ، وفي عام 1916 تم نقل كتيبته إلى العراق وبعد الحرب اصبح رئيس القسم البريطاني للجنة المراقبة العسكرية المشتركة بين الحلفاء في برلين عام 1924 . كان اخر تعين له هو المفوض السامي البريطاني في فلسطين وشرق الاردن ، وكان متعاطفاً مع التطلعات الصهيونية وازدادت في عهده الهجرة اليهودية إلى ثلاثة اضعاف فضلاً عن ازدياد ممتلكات الصهاينة في فلسطين . تقاعد عام 1938 .

Philip Mattar and Others, Encyclopedia of Modern Middle East, Vol.4, USA, 1996, P.1880.

(15) انظر : رسالة من الامير عبدالله إلى المندوب السامي البريطاني السير آرثر واكهوب 22/ 5 / 1936 ، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939 ، من أوراق أكرم زعيتر ، إعداد بيان نويهض الحوت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1984 ، ص ص 430-431 .

(16) نقلاً عن : ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952 – 2004 ، عمان ، 2008 ، ص 317 .

(17) طارق السويدان ، فلسطين التاريخ المصور ، ط10 ، الكويت ، 2012 ، ص 248 .

(18) إسماعيل احمد ياغي ، موقف الملك عبد العزيز من قضية فلسطين ، ط1 ، الرياض ، 2002 ، ص41.

(19) وليم روبرت بيل (1867 – 1937) : سياسي بريطاني وحفيد رئيس الوزراء السير روبرت بيل ، شغل عدداً من المناصب المهمة منها : عضو مجلس اللوردات (1912- 1937) ، وكيل وزارة الدولة لشؤون الحرب وعضواً في مجلس الملك الخاص عام (1919- 1921) ، وزيراً للنقل ومستشاراً لدوقية لانكستر عام 1921، وزير الدولة لشؤون الهند (1922- 1924 ، 1928-1929) ، رئيس الهيئة الملكية للقانون العام عام 1934 .

Cameron Hazleburst and others, A Guide to The Papers of British Cabinet Ministers 1900- 1964 , 1st Edition, Cambridge University Press , London , 1996 , P. 295 .

(20) هوراس رامبولد البارون التاسع (1869- 1941): دبلوماسي بريطاني شغل مناصب دبلوماسية مهمة لأكثر من أربعين عاماً أبرزها : القائم بأعمال السفارة البريطانية في المانيا خلال الاسابيع التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وسفيراً في برن عام 1916، ثم سفيراً في بولندا عام 1919، وفي عام 1920 اصبح المفوض السامي في اسطنبول، وسفيراً في مدريد (1924- 1928)، ثم سفيراً في برلين (1928-1933).

Martin Gilbert,"Sir Horace Rumbold: Portrait of a Diplomat 1869-1941", International Affairs , Vol. 50, Issue 3, July 1974 , P. 515.

(21) هارولد سبنسر موريس (1876- 1967) : محام وقاض بريطاني شغل عدة مناصب ابرزها : عضوا للبرلمان بين عامي(1922-1923)، رئيساً للهيئة الوطنية للأجور للسكك الحديدية عام 1925، ورئيس المحكمة الصناعية بين عامي (1926-1945) .

Chris Cook , Sources in British Political history 1900- 1951 , Vol. 4 , 1st Edition , London , 1977, PP.68-69.

(22) عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية (دراسة في مواقفه من مشاريع التسوية 1937-1950) ، عمان ، 2017 ، ص 22 .

(23) خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (لجنة بيل) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس ، 1937، ص1.

(24) عمر صالح العمري ، موقف الاردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية 1936- 1948 ، ط1، عمان، 2015 ، ص ص 43-44 .
(25) عماد نصير ، المصدر السابق ، ص 154.
(26) نقلاً عن : عمر صالح العمري ، موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية ، ص ص 44-45.
(27) وليام أورمسبي غور (1885-1964) : سياسي ومصرفي بريطاني شغل مناصب عدة ابرزها: نائباً في البرلمان البريطاني(1910- 1938)، وكيل وزارة الخارجية لشؤون المستعمرات (1922- 1929) ممثلاً لبريطانيا لدى لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الامم ، وزير الدولة للمستعمرات بين عامي (1936-1938) . كما شغل منصب المفوض السامي البريطاني في جنوب افريقيا (1941-1944) . بعد تقاعده من الحياة السياسية حول اهتمامه إلى الاعمال المصرفية والفنون .
Larry L.Witherell , Rebel on The Right Henry Page Croft and The Crisis of British Conservatism 1903-1914, London , 1997 , P. 223.
(28) اسماعيل احمد ياغي ، المصدر السابق ، ص 41 .
(29) عمر صالح العمري ، موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية ، ص 46 .
(30) نقلاً عن : عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية ، ص 32.
(31) المصدر نفسه ، ص ص 33 – 34 .
(32) عماد نصير ، المصدر السابق ، ص 154 .
(33) عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية ، ص37.
(34) عماد نصير ، المصدر السابق ، ص ص 154- 155 .
(35) المصدر نفسه ، ص17.
(36) عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية ، ص ص 34، 38.
(37) لقاء مع السيد أكرم زعيتر في مكتبه بتاريخ 1992/9/7. نقلاً عن : عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية ، ص ص 27-28 .
(38) حزب سياسي تأسس عام 1933 على إثر انعقاد المؤتمر الوطني الأردني الخامس ، ابرز اعضاءه ناجي العزام وسعيد الصليبي ومصطفى المحيسن . وتلخصت اهدافه في الاخلاص لأمير البلاد ، استنكار الصهيونية ومحاربتها ، تخفيض الضرائب ، تعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية . أمين المشاقبة ، الدولة الأردنية ، التأريخ والسياسة (1921-2021)، ط2، عمان، 2023 ، ص 417 .
(39) عبد الرحمن عوض عبد الرحمن البرغوثي ، المصدر السابق ، ص 9 .
(40) يوآل رفائيل ، المصدر السابق ، ص ص84 - 85 .
(41) أكرم محمد محمود عدوان ، المصدر السابق ، ص ص 21-22 .
(42) المصدر نفسه ، ص ص 22- 23 .
(43) ويضم كل اراضي سوريا العثمانية التي تشمل : سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، والتي اعلن عنها عقب اجتماع مندوبين عن كافة المناطق الشامية فيما عرف تاريخياً "بالمؤتمر السوري العام " ونادى مندوبو هذه المناطق بالملك فيصل بن الحسين ملكا عليها ، وجرى الإعلان رسمياً عن قيام المملكة التي لم تدم أكثر من اشهر لتنتهي هذه التجربة العربية المشرقة عقب معركة ميسلون في 24 تموز 1920 . للمزيد انظر : نجلاء سعيد مكاوي ، ، مشروع سورية الكبرى ، دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، ط1، بيروت ، 2010 ، ص ص 36-43 .
(44) محمد م. الأرناؤوط ، رسائل أحمد حلمي من الماضي القريب إلى حاضر يكاد يطوي الذكرى ، صحيفة الحياة ، 7 تشرين الأول 2018 .
(45) Daniel Pipes , Is Jordan Palestine ? , Archived from the original , October 1988, Retrieved 2/12/2021
https://www.commentary.org/articles/daniel-pipes/is-jordan-palestine .

(46) عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية ، ص ص 40-44 ، 46 .
(47)عدنان ابو عودة (1933-2022) : سياسي ودبلوماسي أردني من اصول فلسطينية ، شغل عدة مناصب ابرزها: وزير الاعلام الأردني عام 1970 ، عضواً في مجلس الأعيان (1974-1982) ، رئيساً للديوان الملكي (1991-1992)، مندوباً دائماً للأردن لدى الأمم المتحدة (1992-1995) مستشاراً سياسياً للملك عبدالله الثاني (1999-2000) . سامي كليب ، عدنان أبو عودة ... من النظام إلى التمرد عليه ، برنامج زيارة خاصة ، قناة الجزيرة ، بتاريخ 2006/10/24 .
(48) أحمد عبد الفتاح طوقان (1903-1981) : سياسي أردني من اصل فلسطيني شغل حقائب وزارية عدة ابتداءً من عام 1950 حينما تولى وزارة المعارف في ذلك العام ، وفي عام 1967 اصبح نائبا لرئيس الوزراء ثم رئيس وزراء عام 1970 ، ورئيسا للديوان الملكي (1970، 1972) . توفي عام 1981 . حسن صالح عثمان وحامد أحمد الشوبكي ، رجالات مع الملك عبدالله ، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، 1995 ، ص 150 .
(49) عدنان أبو عودة ، مذكرات وشهادات ، يوميات عدنان أبو عودة 1970 – 1988 ، ط1 ، بيروت ، 2018 ، ص 98.
(50) أكرم محمد محمود عدوان ، المصدر السابق ، ص 35 .
(51) نقلا عن : ياسر نايف قطيشات ، المصدر السابق ، ص 318 ؛ سمير أيوب ، وثائق أساسية في الصراع العربي – الصهيوني ، ج3، مرحلة سطوة الوعي بالخطر ، ط1 ، بيروت ، 1984 ، ص ص 172-173 .
(52) ياسر نايف قطيشات ، المصدر السابق ، ص 318 .
(53) عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية ، ص ص 51 – 55 .
(54) المصدر نفسه ، ص ص 54-55 .
(55) عماد نصير ، المصدر السابق ، ص 159 .
(56) بقيت فكرة ضم الاراضي التي خصصت للعرب في فلسطين إلى إمارة شرق الأردن في ذهن الامير عبدالله وطرحها في اكثر من مناسبة حتى تحققت رغبته عندما ضم اراضي الضفة الغربية إلى الأردن في نيسان 1950 ، وبقيت الضفة الغربية تابعة للأردن حتى احتلتها إسرائيل في حزيران عام 1967 ، إذ بقيت تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى أعلن الملك حسين فصل الضفة الغربية عن شرق الأردن عام 1988 . عبد الرحمن محمد علي ، إسرائيل والقانون الدولي ، بيروت ، 2011 ، ص ص 332-333 .
(57) عماد نصير ، المصدر السابق ، ص ص 159 – 160 .
(58) عمر صالح العمري ، موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية ، ص 94.
(59) عماد نصير ، المصدر السابق ، ص ص 160-161 .
(60) محمد صبحي أبو غنيمة (1902-1970) : طبيب وسياسي أردني ، تخرج في جامعة برلين عام 1928، عاد إلى عمان ومارس الصحافة والعمل السياسي إلى جانب مهنته كطبيب . انضوى تحت لواء المعارضة الأردنية الناشئة ضد معاهدة عام 1928 ، والمتمثلة بحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني ، واصدر في عام 1933مجلة الميثاق لتكون ناطقة باسم اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني . عينه الملك الحسين بن طلال سفيراً للأردن في دمشق وبقي على رأس عمله طوال المدة (1963-1966 ، 1967-1970) . توفي عام 1970 . محمد العناقرة ، من الرعيل الأول : محمد صبحي أبو غنيمة ، صحيفة الدستور ، 9 ايار 2009 ؛ رنا عبد العزيز الخماش ، الصحافة الثقافية في الأردن ، نشأتها . تطورها . روادها ، ط1 ، عمان ، 2021 ، ص ص 126-127 .
(61) عمر صالح العمري ، موقف الاردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية ، ص 97.
(62) عايدة النجار ، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900 – 1948 ، ط1 ، بيروت ، 2005 ، ص 240 .
(63) مؤيد توفيق عقل حيدر العقرباوي ، "مشاريع التسوية الدولية باستقلال فلسطين في المدة (1914 – 1947) "، مجلة دراسات في التاريخ والاثار ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، العدد 19 ، 2010 ، ص222.
(64) عمر صالح العمري ، موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية ، ص ص 98-99 .
(65) عماد نصير ، المصدر السابق ، ص 162 .

(66) اسماعيل احمد ياغي ، المصدر السابق ، ص 46 .
(67) عمر صالح العمري ، موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية ، ص 81.
(68) محمد اشتية ، المصدر السابق ، ص 318 .
(69) نقلاً عن : عمر صالح العمري ، موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية ، ص 81.
(70) المصدر نفسه .
(71) حزب الدفاع الوطني : تأسس في آب عام 1934 بقيادة راغب النشاشيبي ، وضم المعارضة النشاشيبية الميالة لمهادنة البريطانيين ، وقد نص دستور الحزب ، مجارياً الجو الذي كان قد تبلور في البلاد على : السعي لاستقلال فلسطين استقلالاً يكفل لها السيادة العربية ، وعدم الاعتراف بأي تعهدات دولية تؤدي إلى أي سيطرة أجنبية أو نفوذ خارجي أو وضع سياسي يمس ذلك الاستقلال . فيصل حوراني ، جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948 ، رام الله ، 2003 ، ص ص 144- 145 .
(72) إميل الغوري(1907- 1984): سياسي ودبلوماسي فلسطيني ، انتخب عضواً في اللجنة العربية العليا والهيئة العربية العليا، يعد من أوائل الدبلوماسيين الفلسطينيين في القرن العشرين، وكان عضواً في الوفد الفلسطيني لدى الامم المتحدة (1960- 1968) . اصبح نائباً في البرلمان الأردني عن القدس عام 1967، ووزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة الأردنية عام 1969. أسعد خلف الكعبي ، إميل الغوري ودوره السياسي والثقافي في الحركة الوطنية الفلسطينية (1907-1948) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، 2019 ؛ عبدالله عدوي وعوني فارس ، سلسلة النخبة الفلسطينية (2) ، ط1، اسطنبول ، 2021، ص ص45- 47 .
(73) عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية ، ص ص 53 – 54 .

قائمة المصادر :

اولاً: الوثائق :

1- خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (لجنة بيل) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس ، 1937.
2- سمير أيوب ، وثائق أساسية في الصراع العربي – الصهيوني ، ج3، مرحلة سطوة الوعي بالخطر ، ط1، بيروت ، 1984 .
3- وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939 ، من أوراق أكرم زعيتر ، إعداد بيان نويهض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1984.

ثانياً :الكتب باللغة العربية :

4- إسماعيل احمد ياغي ، موقف الملك عبد العزيز من قضية فلسطين ، ط1 ، الرياض ، 2002 .
5- أمين المشاقبة ، الدولة الأردنية ، التأريخ والسياسة (1921-2021)، ط2 ، عمان ،2023.
6- حسن صالح عثمان وحامد أحمد الشوبكي ، رجالات مع الملك عبدالله ، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 1995 .
7- رنا عبد العزيز الخماش ، الصحافة الثقافية في الأردن ، نشأتها . تطورها . روادها ، ط1 ، عمان ، 2021 .
8- طارق السويدان ، فلسطين التاريخ المصور ، ط10 ، الكويت ، 2012.
9- عايدة النجار ، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900 – 1948 ، ط1 ، بيروت ، 2005.
10- عبد الرحمن عوض عبد الرحمن البرغوثي ، قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2008 .
11- عبد الرحمن محمد علي ، إسرائيل والقانون الدولي ، بيروت ، 2011 .

12- عبدالله عدوي وعوني فارس ، سلسلة النخبة الفلسطينية (2) ، ط1، اسطنبول ، 2021 .
13- عدنان أبو عودة ، مذكرات وشهادات ، يوميات عدنان أبو عودة 1970 – 1988 ، ط1 ، بيروت ، 2018 .
14- عماد نصير ، العشائر والولاء السياسي في الاردن (1921-1946) ، ط1 ، عمان ، 2021 .
15- عمر صالح العمري ، الملك عبدالله الأول والقضية الفلسطينية (دراسة في مواقفه من مشاريع التسوية 1937- 1950) ، عمان ، 2017 .
16- عمر صالح العمري ، موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية 1936- 1948 ، ط1، عمان، 2015.
17- فيصل حوراني ، جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948 ، رام الله ، 2003 .
18- محمد اشتية ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية ، الأردن ، 2011 .
19- نجلاء سعيد مكاوي ، مشروع سورية الكبرى ، دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، ط1، بيروت ، 2010.
20- ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952 – 2004 ، عمان ، 2008 .

ثالثا : الكتب المترجمة :

21- يوآل رفائيل ، الصهيونية .. النظرية والتطبيق ، ترجمة نور البواطلة ، عمان ، 2000 .

رابعاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

22- أسعد خلف الكعبي ، إميل الغوري ودوره السياسي والثقافي في الحركة الوطنية الفلسطينية (1907-1948)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، 2019 .
23- أمجد محمود منصور جلاد ، دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، 2016 .

خامساً : الصحف والمجلات :

24- أكرم محمد محمود عدوان ، "مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937 " ، مجلة الجامعة الاسلامية ، مج 10 ، العدد 1 ، 2002 .
25- خالد عايد،" الملف ، العلاقة الأردنية – الفلسطينية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مج 6، العدد24، خريف 1994.
26- محمد العناقرة ، من الرعيل الأول : محمد صبحي أبو غنيمة ، صحيفة الدستور ، 9 ايار 2009
27- مؤيد توفيق عقل حيدر العقرباوي ، "مشاريع التسوية الدولية باستقلال فلسطين في المدة (1914 – 1947) "، مجلة دراسات في التاريخ والاثار ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، العدد 19 ، 2010 .

سادساً: المصادر باللغة الانكليزية :

28- Cameron Hazleburst and others, A Guide to The Papers of British Cabinet Ministers 1900- 1964, 1st Edition, Cambridge University Press , London , 1996.

29- Carly Beckerman-Boys , British Foreign Policy Decision- Making Towards Palestine During The Mandate (1917-1948): A Poliheuristic Perspective , A Thesis Submitted To The Department of Political Science and International Studies , School of Government and Society , University of Birmingham , Spring 2013.
30- Chris Cook , Sources in British Political history 1900- 1951 , Vol. 4 , 1st Edition , London , 1977.
31- Daniel Pipes , Is Jordan Palestine ? , Archived from the original , October 1988, Retrieved 2/12/2021
https://www.commentary.org/articles/daniel-pipes/is-jordan-palestine
32- Larry L.Witherell , Rebel on The Right Henry Page Croft and The Crisis of British Conservatism 1903-1914, London , 1997 , P. 223.
33- Martin Gilbert,"Sir Horace Rumbold: Portrait of a Diplomat 1869-1941", International Affairs , Vol. 50, Issue 3, July 1974 .
34- Philip Mattar and Others, Encyclopedia of Modern Middle East, Vol.4, USA, 1996 .

سابعاً : مصادر من الانترنيت :

35- حمد م. الأرناؤوط ، رسائل أحمد حلمي من الماضي القريب إلى حاضر يكاد يطوي الذكرى ، صحيفة الحياة ، 7 تشرين الأول 2018 .
36- سامي كليب ، عدنان أبو عودة ... من النظام إلى التمرد عليه ، برنامج زيارة خاصة ، قناة الجزيرة ، بتاريخ 2006/10/24 .

Sources and reference :

First: Documents:

1- Documents of the Palestinian National Movement 1918-1939, from the papers of Akram Zuaiter, prepared by Bayan Nuwayhid al-Hout, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1984.
2- Samir Ayoub, Basic Documents in the Arab-Zionist Conflict, Part 3, The Stage of the Dominance of Awareness of Danger, 1st edition, Beirut, 1984.
3- Summary of the Report of the Royal Commission on Palestine (Peel Commission), Institute for Palestine Studies, Jerusalem, 1937.

Second: Books in Arabic:

4- Abd al-Rahman Awad Abd al-Rahman al-Barghouti, the decision to dissolve Jordan's legal, administrative and financial relationship with the West Bank, Birzeit University, Palestine, 2008.
5- Abdel Rahman Muhammad Ali, Israel and International Law, Beirut, 2011.

6- Abdullah Adawi and Awni Fares, The Palestinian Elite Series (2), 1st edition, Istanbul, 2021.
7- Adnan Abu Odeh, memoirs and testimonies, Adnan Abu Odeh's diaries 1970-1988, 1st edition, Beirut, 2018.
8- Aida Al-Najjar, The Palestinian Press and the National Movement in Half a Century 1900-1948, 1st edition, Beirut, 2005.
9- Amin Al-Mashaqba, The Jordanian State, History and Politics (1921-2021), 2nd edition, Amman, 2023.
10- Faisal Hourani, The Roots of Palestinian Rejection 1918-1948, Ramallah, 2003.
11- Hassan Saleh Othman and Hamid Ahmed Al-Shoubaki, Men with King Abdullah, founder of the Hashemite Kingdom of Jordan, Amman, 1995.
12- Imad Nusair, Clans and Political Loyalty in Jordan (1921-1946), 1st edition, Amman, 2021.
13- Ismail Ahmed Yaghi, King Abdulaziz's position on the Palestinian issue, 1st edition, Riyadh, 2002.
14- Muhammad Shtayyeh, Encyclopedia of Palestinian Terms and Concepts, Jordan, 2011.
15- Naglaa Saeed Makkawi, The Greater Syria Project, a study of one of the Arab unity projects in the first half of the twentieth century, 1st edition, Beirut, 2010.
16- Omar Saleh Al-Amri, Jordan's position on the solutions proposed for the Palestinian issue 1936-1948, 1st edition, Amman, 2015.
17- Omar Saleh Al-Omari, King Abdullah I and the Palestinian Issue (a study of his positions on the settlement projects 1937-1950), Amman, 2017.
18- Rana Abdel Aziz Al-Khamash, cultural journalism in Jordan, its origins. Its development. Pioneers, 1st edition, Amman, 2021.
19- Tariq Al-Suwaidan, Palestine Illustrated History, 10th edition, Kuwait, 2012.
20- Yasser Nayef Qtaishat, Jordanian-Arab political relations in light of the changes in the Arab regional system from the ideology of nationalism to the Qatari tendency 1952 - 2004, Amman, 2008.

Third: Translated books:

21- Yoel Raphael, Zionism... Theory and Practice, translated by Nour Al-Bawatla, Amman, 2000.

Fourth: University theses and dissertations:
22- Amjad Mahmoud Mansour Jallad, The Role of Palestinian Factions in Establishing National Unity, unpublished master's thesis, College of Graduate Studies - An-Najah National University, Nablus, 2016.
23- Asaad Khalaf Al-Kaabi, Emile Al-Ghuri and his political and cultural role in the Palestinian National Movement (1907-1948), unpublished master's thesis, University of Basra, 2019.
Fifth: Newspapers and magazines:
24- Akram Muhammad Mahmoud Adwan, "The Project for Partitioning Palestine in the Report of the British Royal Peel Commission 1937," Islamic University Journal, Volume 10, Issue 1, 2002.
25- Khaled Ayed, "The File: The Jordanian-Palestinian Relationship, Past, Present, and Future," Journal of Palestine Studies, Volume 6, Issue 24, Fall 1994.
26- Muayyad Tawfiq Akl Haider Al-Aqrabawi, "Projects for the International Settlement with the Independence of Palestine in the Period (1914 - 1947)," Journal of Studies in History and Archeology, College of Arts - University of Baghdad, Issue 19, 2010.
27- Muhammad Al-Anqara, from the first generation: Muhammad Subhi Abu Ghanima, Al-Dustour newspaper, May 9, 2009.
Sixth: Sources in English:
28- Cameron Hazleburst and others, A Guide to The Papers of British Cabinet Ministers 1900- 1964, 1st Edition, Cambridge University Press , London , 1996.
29- Carly Beckerman-Boys , British Foreign Policy Decision- Making Towards Palestine During The Mandate (1917-1948): A Poliheuristic Perspective , A Thesis Submitted To The Department of Political Science and International Studies , School of Government and Society , University of Birmingham , Spring 2013.
30- Chris Cook , Sources in British Political history 1900- 1951 , Vol. 4 , 1st Edition , London , 1977.
31- Daniel Pipes , Is Jordan Palestine ? , Archived from the original , October 1988, Retrieved 2/12/2021
https://www.commentary.org/articles/daniel-pipes/is-jordan-palestine

32- Larry L.Witherell , Rebel on The Right Henry Page Croft and The Crisis of British Conservatism 1903-1914, London , 1997 , P. 223.
33- Martin Gilbert,"Sir Horace Rumbold: Portrait of a Diplomat 1869-1941", International Affairs , Vol. 50, Issue 3, July 1974 .
34- Philip Mattar and Others, Encyclopedia of Modern Middle East, Vol.4, USA, 1996 .
Seventh: Sources from the Internet:
35- Hamad M. Al-Arnaout, Ahmed Helmy's letters from the recent past to a present that is almost forgotten, Al-Hayat newspaper, October 7, 2018.
36- Sami Kleib, Adnan Abu Odeh... From the regime to rebellion against it, Special Visit programme, Al Jazeera Channel, dated 24/10/2006.

The position of the Emirate of Transjordan regarding the Peel Commission and its plan to partition Palestine in 1937 .

Dr. Nawal Wali Aggar
nawal.w.aggar@aliraqia.edu.iq
nawal200036@gmail.com
College of Arts – Iraqi University

Abstract:

The Palestinian issue was of great importance to the Arab countries in general and the Emirate of Transjordan in particular, due to the geographical extension and interconnectedness between the Jordanian and Palestinian peoples, as this region represented a single geographical spot during the Ottoman era, and was then divided between the colonial countries. By virtue of this, Prince Abdullah had specific positions and views different from the rest of the Arab countries regarding the Palestinian issue and the issue of dividing Palestine between the Arabs and the Zionists, as he had an old desire to annex the lands of Syria and Palestine within what was known as "Greater Syria." The research shed light on the Jordanian position through two axes: the first axis dealt with the formation of the Royal Commission (Peel Commission) and the Jordanian position on it, while the second axis touched on the committee's report and the Jordanian position on it.

Keywords: Peel Commission, Palestine, Abdullah, Transjordan .